المرصد التونسي للاقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

موجز الميزانية | رقم 4

قانون المالية 2025: بين تحديات العدالة الجبائية، ضغط الدين العمومي والدور الاجتماعي للدولة

المرصد التونسي للاقتصاد

20/06/2025

www.economie-tunisie.org

فهرس المحتويات

المقدّمة

I. الإصلاح الجبائي: خطوة متثاقلة نحو العدالة الجبائية

I. الموارد الجبائية: المواطن المُمَوِّل الرئيسي لميزانية الدولة

2. الضريبة على الشركات: تعديلات متتالية دون نتائج إيجابية وكافية

3. الضريبة على دخل الأفراد: إصلاحات محدودة

II. الدين العمومي: وهم اعتبار الدين الداخلي تعويلا على الذات ومزاحمة النفقات الاجتماعية

III. تعزيز الدور الاجتماعي للدولة: حقيقة أم شعار؟

1. نفقات التأجير: تطور الانتدابات في ظل الإجراءات التقشفية

2. نفقات التدخلات: نفقات الدعم باحتساب التضخم في تراجع منذ ثلاث سنوات

الخلاصة

المراجع

إعداد:

آية قاهري

محللة سياسات عمومية

aya.kahri@economie-tunisie.org

مراجعة:

سحر فضيلة

محللة سياسات عمومية

sahar.fdhila@economie-tunisie.org

نورة العجيمي

مشرفة على قسم البحث

noura.lajimi@economie-tunisie.org

CC BY NC SA

المقدّمة

صدر قانون المالية لسنة 2025 بالرائد الرسمي يوم 10 ديسمبر 2024 [1] في ظروف اقتصادية صعبة وسيواجه تحديات كبرى سواء على الصعيد المحلي أو العالمي حيث تؤثر التغيرات السياسية العالمية، التي تتسبب بها الحروب، على المؤشرات الاقتصادية العالمية لتتسم بالضبابية وبصعوبة توقعها.

أما على المستوى الوطني فتمر تونس بوضع اقتصادي حَرِج حيث بلغت نسبة النمو 1.4% سنة 2024 وهي أقل من النسبة المتوقعة في قانون المالية من السنة نفسها، وبلغت نسبة البطالة 16% وتراجعت نسبة الاستثمار لتصل إلى 15.7% من الناتج الداخلي الخام بعد أن كان معدلها يتجاوز 20% بين 2000 و2010. بالإضافة الى العجز الذي يسجله كل من ميزان الدفوعات والميزان التجاري ونسبة التضخم التي بلغ معدلها 7% سنة 2024

تبلغ جملة موارد الدولة المقدرة لسنة 2025 ما قيمته 78231 مليون دينار مقابل 75699 مليون دينار منتظرة لسنة 2024 أي بنسبة تطور 3.3%. تعتمد تقديرات ميزانية الدولة هذه السنة على جملة من الفرضيات أهمها نسبة نمو تقدر ب3.2% وهي بعيدة عن النسبة التي قدرها صندوق النقد الدولي ب1.4 % [2] والبنك الدولي ب2.2% [3] ومعدل سعر برميل النفط من نوع البرنت في حدود 77,4 دولار بينما قدره البنك الدولي بمتوسط 73 دولارا للبرميل[4] ويمكن أن يشهد هذا السعر اضطرابات تأثرا بالصراع في منطقة الشرق الأوسط [5] .من أهم الفرضيات كذلك استقرار سعر صرف الدينار التونسي امام العملات الرئيسية واستقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية.

رفعت الحكومة شعارات كبرى خلال اعداد ومناقشة القانون تعكس توجهاتها الاستراتيجية أهمها مبدأ التعويل على الذات وتعزيز مقومات الدولة الاجتماعية بالإضافة الى مواصلة الاصلاح الجبائي.[6]

نقدم في هذا الموجز قراءة لأهم ما جاء في قانون المالية لهذه السنة وسنركز خاصة على التعديلات الجبائية التي وردت به وسنسلط الضوء على مؤشرات الدين العمومي ثم سنتناول أهم تطورات الانفاق الاجتماعي.

1 قانون عدد 48 لسنة 2024 مؤرخ في 9 ديسمبر 2024 يتعلق بقانون المالية لسنة 2025. (المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية).(تاريخ الوصول 30/04/2025)

2 «Tunisia and the IMF»,(Fonds Monétaire International), visité 30/04/2024

3 «Global Economic Prospects», (World Bank January 2025), visité le 30/042025

4 «Commodity Markets Outlook» (World Bank, October 2024), (visité le 20/04/2025)

5 «زيادة المعروض تحد من آثار توسيع رقعة الصراع في الشرق الأوسط على أسعار النفط»، (البنك الدولي 29 أكتوبر 2024(،(تاريخ الوصول 30/04/2025)

6 «تقرير الفرضيات والتوجهات الكبرى لميزانية الدولة لسنة 2025»، (وزارة المالية، جويلية 2025(،(تاريخ الوصول 30/04/2024)

I. الإصلاح الجبائي: خطوة متثاقلة نحو العدالة الجبائية

1. الموارد الجبائية : المواطن المُمَوِّل الرئيسي لميزانية الدولة

قدرت مداخيل الميزانية المتوقعة لسنة 2025 ب 50028 مليون دينار مقارنة ب 47311 مليون دينار منتظرة بسنة 2024 أي بنسبة تطور تبلغ 5.7%. تتوزع مداخيل الميزانية الى موارد جبائية وأخرى غير جبائية وهبات

ستمثل الموارد الجبائية 90.4 % من مداخيل ميزانية الدولة سنة 2025 وقدرت ب 45240 مليون دينار مسجلة بذلك تطورا بنسبة 12 % مقارنة بسنة 2024 بينما ستمثل الموارد غير الجبائية والهبات على التوالي 8.9 % و0.7 % فقط من المداخيل. لتمويل نفقاتها تعول الدولة بشكل أساسي على المداخيل الجبائية دون تطوير مداخيلها غير الجبائية حيث طالما مثلت حوالي 90 % من مداخيل الميزانية كما هو مبين بالرسم البياني أدناه.

رسم بياني1: تطور مداخيل الميزانية بحساب المليون دينار

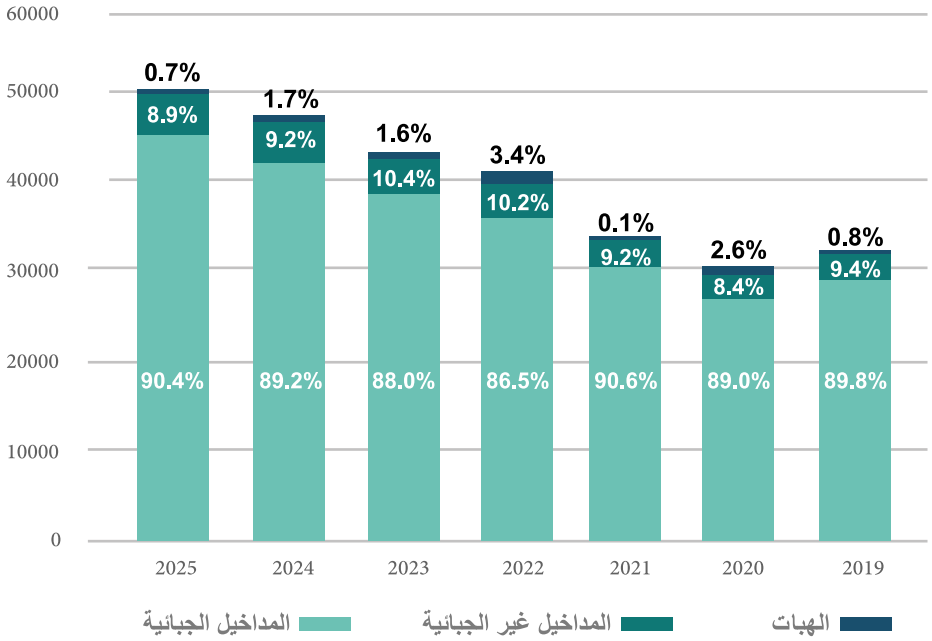

المصدر: انتاج الكاتب حسب معطيات وزارة المالية

أثقلت السياسة المالية للدولة، التي تعتمد على الموارد الجبائية لتمويل الميزانية، كاهل المواطن حيث ستشكل الضريبة على دخل الأفراد النسبة الأهم من مداخيل الميزانية سنة 2025 بنسبة 25.55 % يليها الأداء على القيمة المضافة بنسبة 24.04 % بالإضافة إلى معلوم الاستهلاك الذي يمثل 8.6 % من المداخيل (رسم بياني 2) وبالتالي المواطن هو من يتحمل الجزء الأكبر من نفقات الدولة بينما لن تساهم الضريبة على دخل الشركات سوى ب13.6 % من مداخيل الميزانية. هذا من شأنه أن يخلق اختلالا واضحا في توزيع العبء الجبائي، فمنذ 2014، بعد أن كان يتحمل كل من الضريبة على دخل الشركات والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين ما يقارب 22 % من مجموع الموارد الضريبية انخفضت نسبة موارد الضريبة على الشركات لتصل الى 12.5 %من اجمالي الموارد الجبائية سنة 2023.

رسم بياني 2: توزيع موارد الميزانية حسب المصدر سنة 2025

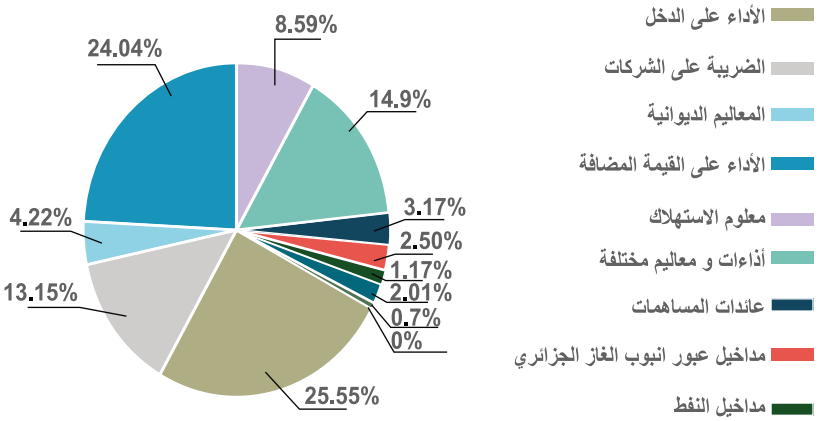

المصدر: إنتاج الكاتب حسب التقرير عدد1 لقانون المالية لسنة 2025

2. الضريبة على الشركات : تعديلات متتالية دون نتائج إيجابية وكافية

عملا بإحدى الشعارات الكبرى التي تبنتها الحكومة هذه السنة وهي الإصلاح الجبائي، صادق مجلس النواب على الترفيع في النسبة العامة للضريبة على الشركات الى 20% بعد أن كانت تقدر ب 15%

رسم بياني 3: تطور النسبة العامة للضريبة على الشركات

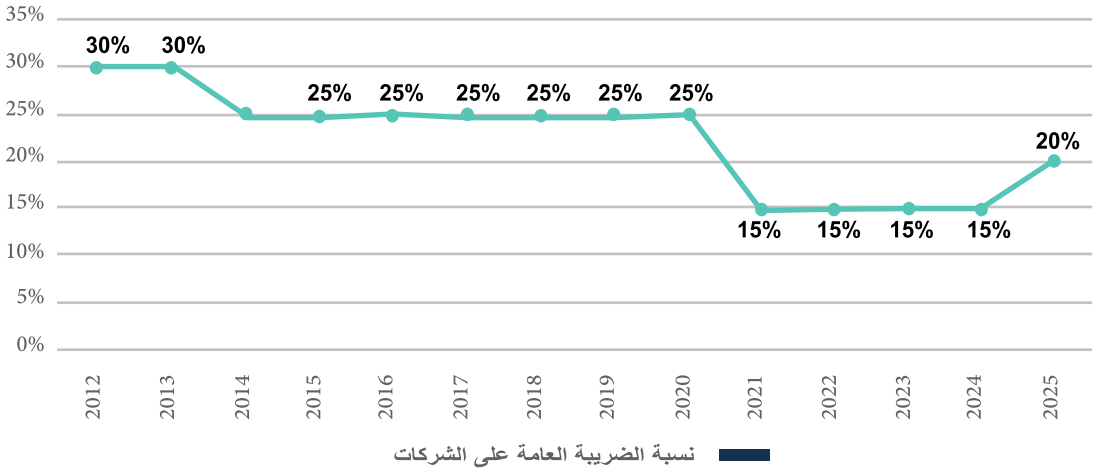

المصدر: إنتاج الكاتب حسب معطيات وزارة المالية

خلال العقد الماضي تم التخفيض في النسبة العامة للضريبة على الشركات مرتين كما هو مقدم بالرسم البياني أعلاه. في سنة 2014 تم خفض النسبة من 30% إلى 25% مما أدى إلى انخفاض مساهمة الضريبة على الشركات إلى 28% من جملة المداخيل الجبائية المباشرة بين سنتي 2015 و2020 لترتفع مساهمة الضريبة على الدخل إلى 72% وبالتالي ارتكز الضغط الجبائي [7] على الأداء على الدخل بينما انخفض على الضريبة على الشركات التي تراجعت بنسق تطور ينسجم مع نسق تطور الضغط الجبائي . المرة الثانية وقع خفض الضريبة على الشركات إلى 15% سنة 2021. ويعود هذا التعديل إلى الاستجابة إلى شروط صندوق النقد الدولي الذي اعتبر أن تخفيض الضريبة يعزز فرص العمل ويزيد من المداخيل الجبائية[8] ، ولكن هذا التعديل لم يحقق النتائج المرجوة، حيث يشير الرسم البياني أدناه إلى أن انخفاض نسبة الضريبة على الشركات لم يساهم في ازدهار الاستثمار كما أن نسبة البطالة ظلت مرتفعة

7 فتحية بن سليمان. موجز الميزانية 2021: عشر سنوات بعد الثورة.. كيف ترجمت المالية العمومية ثورة الحقيقة والكرامة؟ (تونس: المرصد التونسي للاقتصاد، 2020)، 6.

8 Ziadia, Issa, «Les négociations avec le FMI : qui paiera la facture de l'austérité ?», (Inkyfada 8Fé-vrier 2023)

رسم بياني عدد 4 : تطور نسبة الضريبة على الشركات وانعكاساته على بعض المؤشرات الاقتصادية

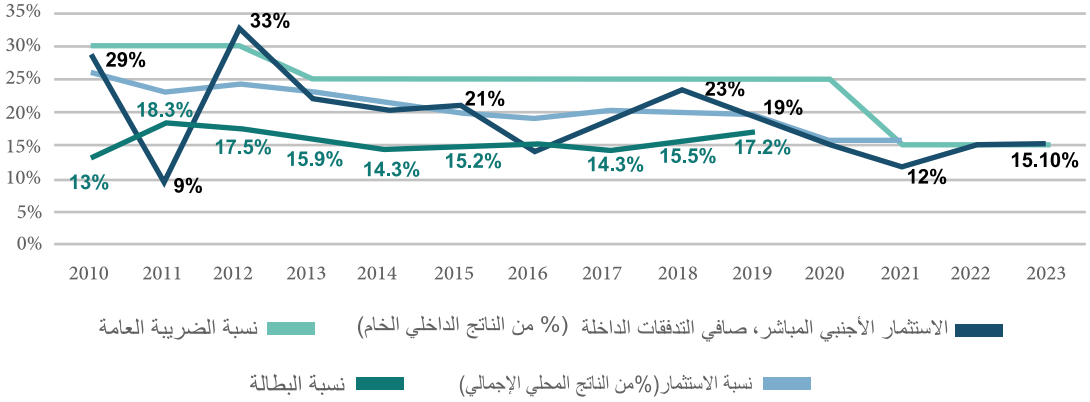

المصدر: انتاج الكاتب حسب معطيات البنك الدولي والمعهد الوطني للإحصاء ووزارة المالية

يبين الرسم البياني أدناه حصيلة وتوقعات نسبة مداخيل الضريبة من الاداءات المباشرة حسب المساهمين في دفعها نلاحظ أن التعديلات الجبائية المدرجة بقانون المالية لسنة 2025 لن تحقق تغييرا جذريا وكافيا لهيكلة الموارد الضريبية ولا تزال تشكل الضريبة على الدخل النسبة الأكبر (أكثر من 60% من الاداءات المباشرة) والذي يعكس استمرار الضغط الجبائي على الأفراد.

رسم بياني 5: تطور هيكلة الضريبة من الأداءات المباشرة

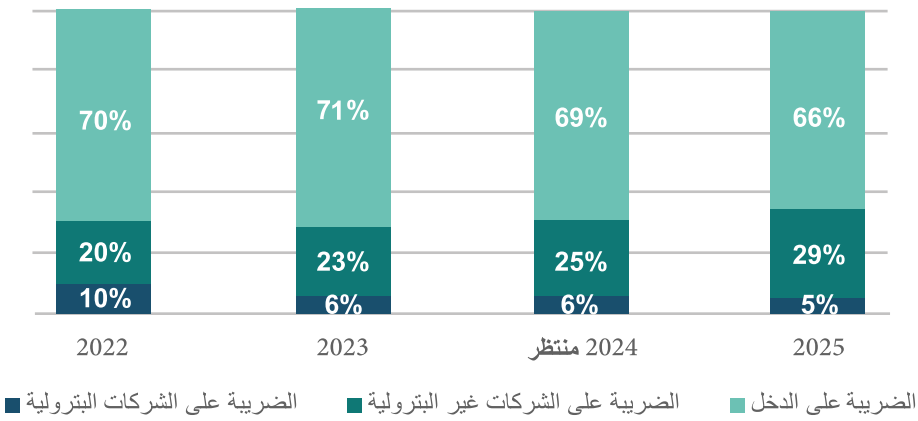

المصدر: إنتاج الكاتب حسب معطيات وزارة المالية

فوتت الحكومة فرصة ثمينة لتعزيز مواردها الذاتية من خلال تعديل نسبة الضريبة على الشركات ففي النسخة الأولى لمشروع قانون المالية لسنة 2025 [9] اقترحت الحكومة العمل بنسب تصاعدية للضريبة على الشركات ونسبة ضريبة دنيا لكل شريحة (انظر جدول 1) تضْمن فاعلية النظام الجبائي المعمول به حتى في ظل الانتفاع بالامتيازات الجبائية والذي تمّنه المدافعون عن العدالة الجبائية [10] باعتباره يساهم في إعادة توزيع العبء الجبائي، ولكن تعرض هذا المقترح إلى عديد الانتقادات ووقع التخلي عن تصاعدية الضريبة على الشركات و اعتماد نسبة عامة قدرت ب20 %

9 سحر فضيلة، قانون المالية 2025: أي أفق للعدالة الجبائية (تونس: المرصد التونسي للاقتصاد 6 جانفي 2025)،6.

10 سحر فضيلة، قانون المالية 2025: أي أفق للعدالة الجبائية (تونس: المرصد التونسي للاقتصاد 6 جانفي 2025)،6.

جدول 1: نسب الضريبة على الشركات في النسخة الأولى من مشروع قانون المالية 2025

النسبة	رقم المعاملات	طبيعة النشاط
%10	مهما كان رقم المعاملات	الأنشطة المعمول بها حاليا (الفلاحة والصيد البحري، التنمية الجهوية، أنشطة المساندة ومقاومة التلوث والصناعات التقليدية)
%15	أقل من 5 مليون دينار	الأنشطة غير المعنية بنسبتي 10%و 35%
%20	يساوي أو يفوق 5 مليون دينار ويقل عن 20 مليون دينار	الأنشطة غير المعنية بنسبتي 10% و 35% و 40%
%25	يساوي أو يفوق 20 مليون دينار	الأنشطة غير المعنية بنسبتي 10% و 35% و 40%
%35	مهما كان رقم المعاملات	قائمة الأنشطة التالية: مشغلو شبكات الاتصال - شركات الاستثمار - شركات إستخلاص الديون - قطاع المحروقات - المساحات التجارية الكبرى - وكلاء بيع السيارات - مستغلو علامة تجارية أجنبية
%40	مهما كان رقم المعاملات	قائمة الأنشطة التالية: البنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك غير المقيمة - مؤسسات التأمين وإعادة التأمين بما في ذلك التأمين التكافلي وصندوق المشتركين والتأمينات التعاونية

المصدر: النسخة الاولى من مشروع قانون المالية 2025، مجلس نواب الشعب

مع صعوبة اعتماد ضريبة تصاعدية على الشركات، يعتبر المرصد التونسي للاقتصاد، انه من الأجدر العودة إلى تطبيق نسبة عامة للضريبة على الشركات ب 25 % كما كانت قبل 2021 وتخصيص نسبة 15 % للشركات التي لا يتجاوز رقم معاملاتها 5 الاف دينار لخلق توازن العبء الجبائي بين الأفراد والشركات[11]

11 مشروع قانون المالية لسنة 2025: كيف نُعيد توزيع العبء الجبائي؟ | المرصد التونسي للاقتصاد

3. الضريبة على دخل الأفراد: إصلاحات محدودة

انسجاما مع مبدأ الإصلاح الجبائي أقر قانون المالية لسنة 2025 إعادة هيكلة جدول الضريبة على دخل الأفراد

كانت تونس تعتمد جدولا ضريبيا يحتوي على 18 شريحة بنسب تصاعدية تتراوح بين 0% و68% مما يضمن عدالة وانصاف في تحصيل الموارد بين مختلف الطبقات الاجتماعية. شهد جدول الضريبة على الدخل تعديلا هاما منذ برنامج الإصلاح الهيكلي وأصبح يحتوي على 6 شرائح فقط، ثم عرف تعديلا ثانيا سنة 2017 لتنخفض عدد الشرائح إلى 5 كما يبينه الجدول عدد 2. قد أدى هذان التعديلان إلى إفراغ الضريبة على الدخل من تصاعديتها وعدم مساهمة الأفراد الأعلى دخلا بالنصيب العادل من الضريبة وإثقال كاهل الطبقات الضعيفة والمتوسطة.

جدول 2 جدول الضريبة المعمول به من 2017 الى نهاية سنة 2024

الشرائح	النسب	النسب الفعلية في الحد الأقصى
0 الى 5.000 دينار	%0	%0
5.000.001 الى 20.000 دينار	%26	%19.5
20.000.001 الى 30.000 دينار	%28	%22.33
30.000.001 الى 50.000 دينار	%32	%26.20
ما فوق 50.000 دينار	%35	-

المصدر: الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2017

في 2025، أصبح الجدول الجديد للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أكثر تصاعدية حيث يخفف العبء الجبائي على الطبقة الأضعف عن طريق إدراج ثلاثة شرائح إضافية وإعادة توزيع النسب وتحديد 15% كأدنى نسبة و40% كأقصى نسبة مطبقة. هذا التعديل يسعى إلى توجيه العبء الضريبي بشكل أكثر إنصافا، حيث يتحمل الأفراد ذو الدخل المرتفع نسبة أكبر من الضرائب مقارنة بالأفراد ذوي الدخل المنخفض

جدول 3 جدول الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين المنصوص عليه بقانون المالية 2025

الشرائح	النسب	النسب الفعلية في الحد الأقصى
0 الى 5.000 دينار	%0	%0
5.000.001 الى 10.000 دينار	%15	%7.5
10.000.001 الى 20.000 دينار	%25	%16.25
20.000.001 الى 30.000 دينار	%30	%20.83
30.000.001 الى 40.000 دينار	%33	%23.88
40.000.001 الى 50.000 دينار	%36	%26.3
50.000.001 الى 70.000 دينار	%38	%29.64
ما فوق 50.000 دينار	%40	-

المصدر:قانون المالية لسنة 2025

تنقيح جدول الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين الذي نص عليه قانون المالية لسنة 2025 خطوة جيدة نحو تحقيق العدالة الجبائية، ولكنها محدودة ولا تضمن التوزيع العادل للعبء الجبائي وتقليص الفوارق الاجتماعية وتكريس المساواة بين المواطنين. يمكن تعزيز الجدول ليصبح أكثر تصاعدية بإضافة شرائح أخرى أسفل الجدول (الشرائح التي يفوق دخلها 70 ألف دينار) لتوفير أكثر موارد جبائية والحد من التفاوت الاجتماعي وتكريس مبدأ العدالة الجبائية ولا يجب الاقتصار فقط على تعديل نسب الضريبة، بل يجب مراجعة الحوافز الضريبية التي تكلف الدولة نفقات تفوق نفقات المهمات الاجتماعية دون تحقيق النتائج المرجوة منها من تطور الاستثمار وخلق مواطن الشغل[13].

12 سحر فضيلة، قانون المالية 2025: أي أفق للعدالة الجبائية (تونس: المرصد التونسي للاقتصاد 6 جانفي 2025)،7.

13 قاهري، آية، «قراءة في الملحق عدد 12: النفقات الجبائية في تونس: توزيعها وانعكاساتها»، (المرصد التونسي للاقتصاد، 2 ديسمبر 2024)

II. الدين العمومي: وهم اعتبار الدين الداخلي تعويلا على الذات ومزاحمة النفقات الاجتماعية

رغم تطور مداخيل ميزانية الدولة مقارنة بسنة 2024 إلا أنها تبقى غير كافية لتمويل نفقات الدولة، فمن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية لسنة 2025، 9800 مليون دينار مما يجعلها تتوجه إلى الاقتراض لسد عجزها وهو ما يؤدي إلى ارتفاع حجم الديون العمومية واثقال كاهل المواطن بعبء سداد خدمة الدين المنجرة عنها.

حسب قانون المالية لسنة 2025 سيرتفع حجم الدين العمومي الى 147402 مليون دينار بنسبة تطور تقدر ب 1.08 % مقارنة ب 136682 مليون دينار سنة 2024. وتقدر نسبة المديونية من الناتج المحلي الاجمالي ما يزيد عن 80 %

رسم بياني 6: تطور حجم الدين العمومي

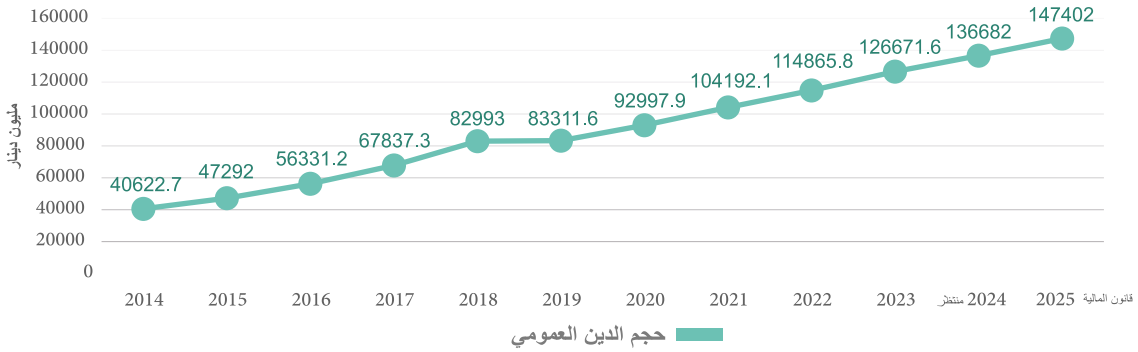

المصدر: الكاتب حسب معطيات وزارة المالية

سنة 2024 لم تتمكن تونس من الحصول على النسبة الأهم من القروض الخارجية الموجهة لدعم الميزانية المبرمجة بقانون المالية 2024 مما دفعها إلى اللجوء إلى الاقتراض الداخلي ليبلغ 82.4 % من مجموع موارد الاقتراض[14] و تُعتبر هذه النسبة سابقة . تعود الأسباب الى تخلي تونس عن الاقتراض من صندوق النقد الدولي مما شكل لها حصارا ماليا للحصول على القروض من جهات خارجية أخرى. لتفادي سيناريو التوقعات غير القابلة للتحقيق لسنة 2024، اعتمدت السلطة منذ البداية في قانون مالية 2025 على الاقتراض الداخلي بنسبة 78.1 % من جملة موارد الاقتراض. واعتبرت ان هذه القرارات تندرج ضمن سياسة التعويل على الذات .

14 عون الله، غسان، «تحديات الموازنة العامة للدولة: تقديرات تمويل خارجي لم تتحقق واختلال جبائي متواصل» (المرصد التونسي للاقتصاد، 6 سبتمبر 2024).

لكن لا يعتبر الاقتراض الداخلي تعويلا على الذات حيث يبقى شكلا من أشكال التداين كما أن تكلفته باهظة الثمن من حيث نسبة الفائدة المرتفعة. أما التعويل على الذات فيفترض زيادة الموارد الذاتية وتحسينها وتطوير مصادر تمويل مستدامة

رسم بياني عدد 7: توزيع وتطور موارد اقتراض الدولة

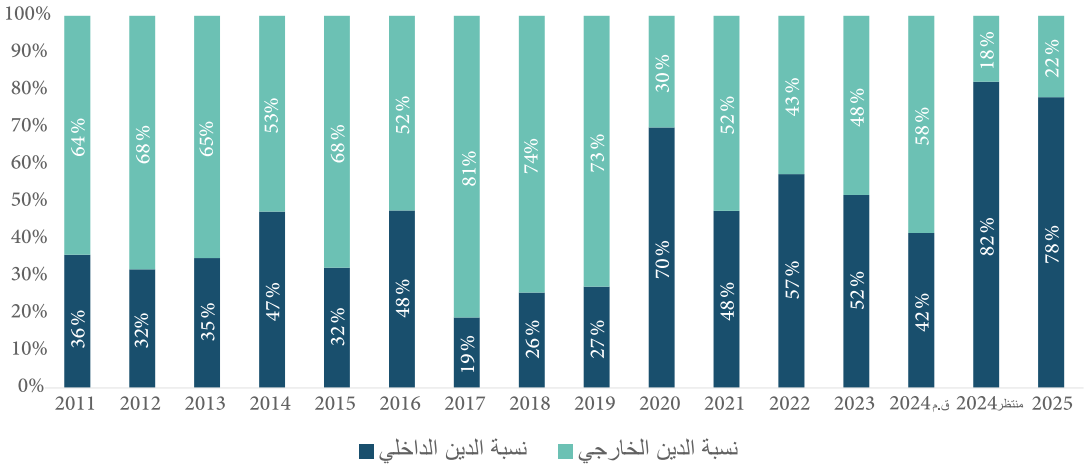

المصدر: انتاج الكاتب حسب معطيات وزارة المالية

ارتفعت خدمة الدين العمومي في تونس بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة حيث سجلت زيادة تقدر ب 6 مرات[15] بين 2011 و2024 وقد بلغت أعلى نسبة تطور سنة 2023 ب 44.9 % ويعود هذا الارتفاع الملحوظ أساسا الى ارتفاع أصل الدين نتيجة حلول أجال القروض الرقاعية المصدرة بالأسواق المالية وتراكم أجال تسديد مبالغ مرتفعة انجرت عن اللجوء الى القروض متوسطة المدى. رغم تراجع خدمة الدين العمومي في 2025 مقارنة بالسنة الفارطة إلا أن نسبة تراجعها طفيفة جدا في حدود ال1.1 % وهي لا تزال في مستويات قياسية.

[15] Ameni Ben Sik Ali, L'annexe 7 15 de la loi des finances 2024révèle les dessous de l'évolution alarmante de l'endettement Tunisien (Tunisie: L'observatoire tunisien de l'économie 16 janvier 2025), 8.

رسم بياني 8 تطور خدمة الدين العمومي

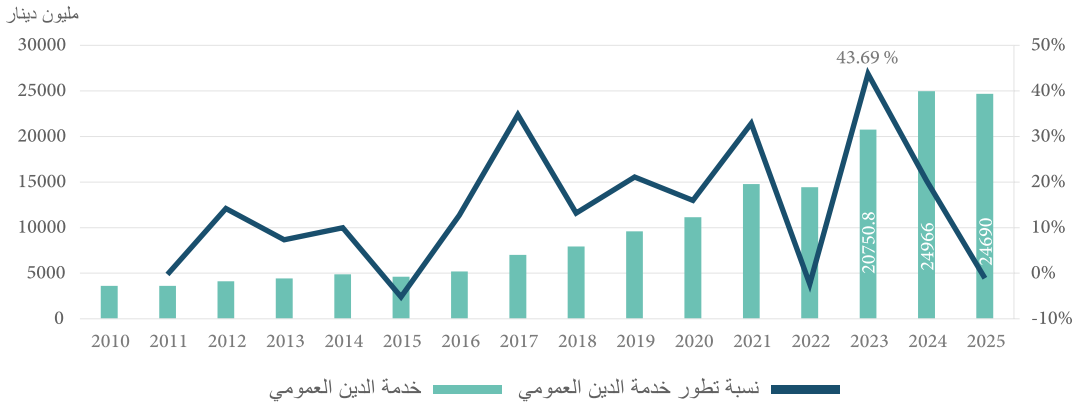

المصدر: انتاج الكاتب حسب معطيات وزارة المالية

من أهم التسديدات المبرمجة لسنة 2025 تسديد أقساط قرض صندوق النقد الدولي بعنوان أداة التمويل السريع لسنة 2020 وتبلغ حوالي 80 مليون دينار وكذلك أقساط قرض صندوق النقد الدولي بعنوان تسهيل الصندوق الممددة 2016-2019 وتبلغ حوالي 256 مليون دولار.

رغم أن تونس قطعت مع صندوق النقد الدولي وتمويلاته إلا أنها ستبقى تعاني من تبعاته، ذلك من خلال تسديد أقساط القروض السابقة وتحمل تأثيرات طويلة المدى على الاقتصاد التونسي من خلال الشروط المرفقة بهذه القروض المتعلقة بالسياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية.

ستشكل خدمة الدين عبئا ثقيلا على الدولة حيث تمثل أعلى نسبة من جملة تكاليف الدولة بنسبة 32 % سنة 2025 وتضغط بذلك على الميزانية وتنازع المهمات الاجتماعية في أولوية الانفاق حيث تكرس الدولة جزء كبيرا من مواردها لتسديد ديونها بدلا من إنفاقها في القطاعات الحيوية والنهوض بها

رسم بياني 9: مقارنة نسبة النفقات من التكاليف الجملية للدولة سنة 2025

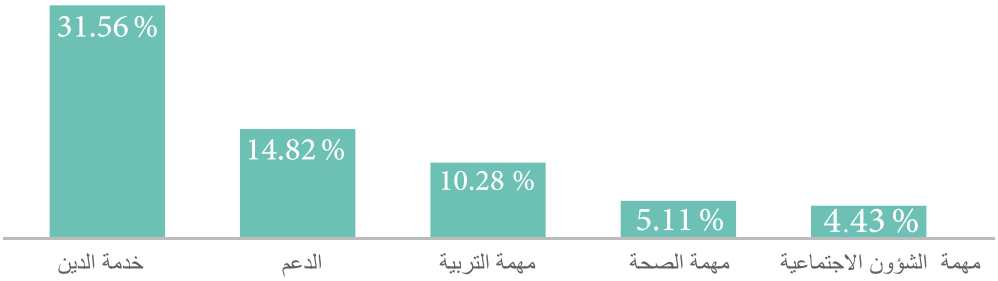

المصدر: انتاج الكاتب حسب التقرير عدد1 لمشر

III. تعزيز الدور الاجتماعي للدولة: حقيقة أم شعار؟

قُـدرت نفقـات ميزانيـة الدولـة لسـنة 2025 ب 59828 مليـون دينـار مقارنـة ب 56908 مليـون دينـار منتظـرة لسـنة 2024 أي بزيـادة تقـدر ب5.1 %

رسم بياني 10: توزيع نفقات الميزانية حسب طبيعتها سنة 2025

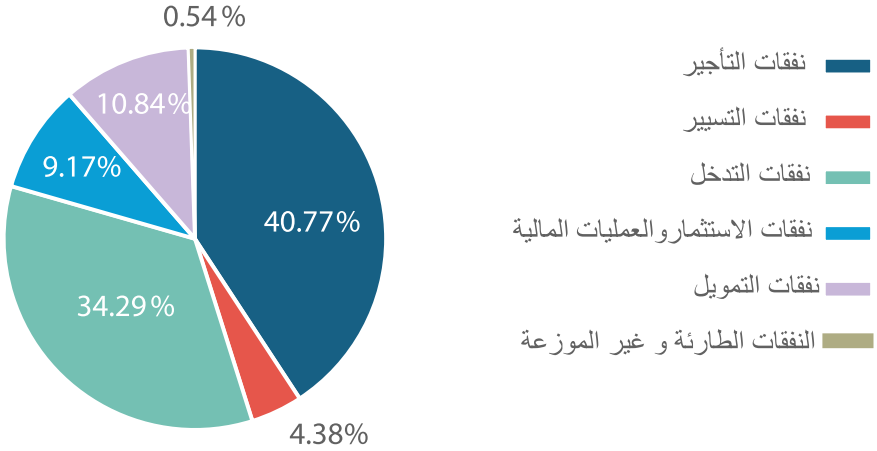

المصدر: الكاتب حسب التقرير عدد 1 لمشروع ميزانية الدولة 2025

تـوزع هـذه النفقـات كما يبينـه الرسـم البيـاني اعلاه حيـث تحظـى نفقـات التـأجير بالنسـبة الأكبر لتمثـل 40.8 % من مجمـوع نفقـات الميزانيـة بقيمـة 24389 مليـون دينـار تليهـا نفقـات التـدخلات بنسـبة 34.3 % و التـي قـدرت ب 20518 مليـون دينـار.

1. نفقات التأجير: تطور الانتدابات في ظل الإجراءات التقشفية

تقـدر الزيـادة في نفقـات التـأجير مقارنـة بالسـنة الفارطـة ب 678 مليـون دينـار بنسـبة تقـدر ب2.8 % والتـي ترجـع اساسـا الى الزيـادة العامـة في الأجـور بدايـة مـن شـهر جانفـي 2025 والترقيـات اضافـة الى الانتدابـات التـي سـتبلغ 21367 خطـة موزعـة على القطاعـات كما يبينهـا الجـدول أدنـاه بالإضافـة الى 12000 خطـة في إطـار تسـوية قسـط جديـد مـن أعـوان الحضائـر

رسم بياني 11: توزيع عدد الخطط حسب الوزارات

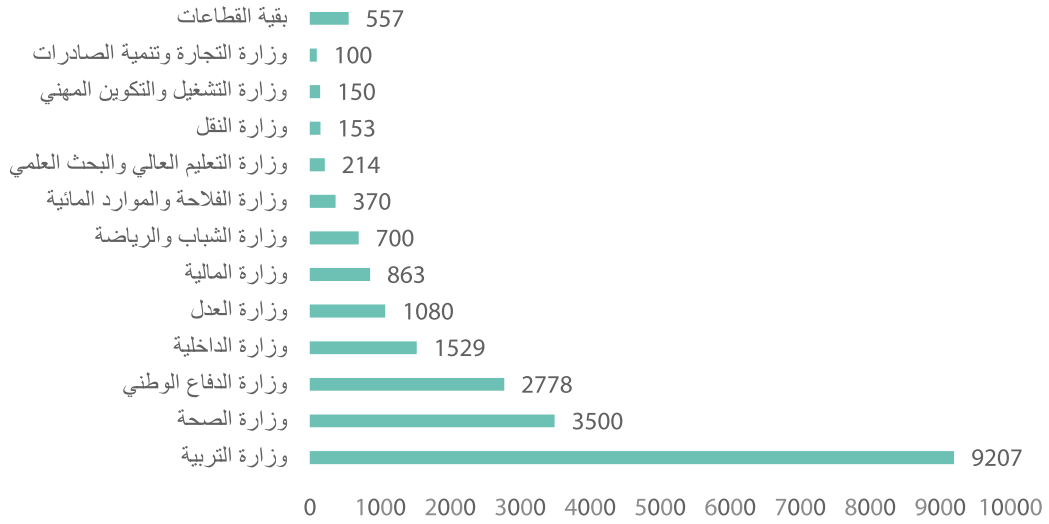

المصدر: الكاتب حسب التقرير عدد 1 لمشروع ميزانية الدولة 2025

ستشهد وزارة التربية اعلى نسبة انتداب تقدر ب 9207 خطة لتشمل 43.1% من جملة الانتدابات سنة 2025 حيث سيتم تسوية وضعية الأساتذة النواب من التعليم الابتدائي والثانوي و انتداب 7592 معلم. يحصل ذلك بعد سلسلة من التحركات التي قام بها الأساتذة النواب احتجاجا على وضعية تشغيلهم الهشة التي تحول بينهم وبين ضمان حقوقهم وتخلي الوزارة عن التزاماتها بتسوية وضعيتهم في عديد المرات[16] . وتجدر الإشارة هنا إلى ان تونس بعد ثورة 2011 تبنت سياسات تقشفية امتثالا لشروط صندوق النقد الدولي أدت الى انخفاض الانفاق الاجتماعي وتقليص نفقات الوزارات ذات الخدمات الاجتماعية نتج عنها الحد من الانتدابات[17] فعانت الجهات الداخلية من نقص الموارد البشرية خاصة في قطاع التعليم حيث أصبحت تعتمد على المدرسين النواب لسد الشغورات[18] وأدى ذلك إلى استمرار هشاشة التشغيل مما أثر على جودة التعليم.

16 مبروكي، رحاب، «الوضعية المهنية للأساتذة النواب: أجور غير مضمونة وآمال بالترسيم لم تتحقق بعد !» (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 19 أفريل 2024)، (تاريخ الوصول 30/04/2025)

17 فتحية بن سليمان، موجز الميزانية: هل يحافظ قانون المالية على الدور الاجتماعي للدولة؟ (تونس: المرصد التونسي للاقتصاد، 22 فيفري 2022)، 7.

18 ونيفي، وائل، «قراءة في الأرقام : ماذا بقي من مدرسة الجمهوريّة في تونس؟» (الكتيبة 14 سبتمبر2023)، ، (تاريخ الوصول 30/04/2024)

2. نفقات التدخلات: نفقات الدعم باحتساب التضخم في تراجع منذ ثلاث سنوات

تقدر نفقات التدخلات لسنة 2025 ب 20518 مليون دينار موزعة بين نفقات تدخلات عادية في حدود 3799 مليون دينار ونفقات تدخلات ذات صبغة تنموية مقدرة ب 5126 مليون دينار ونفقات الدعم التي بلغت تقديراتها 11593 مليون دينار. تمثل نفقات الدعم56.5% من مجموع نفقات التدخلات و19.4% من جملة نفقات ميزانية سنة 2025.

	دعم المحروقات	دعم المواد الأساسية	دعم النقل	مجموع نفقات الدعم
2025	8060 مليون دينار	3801 مليون دينار	11593 مليون دينار	680 مليون دينار
2024	7086 مليون دينار	3591 مليون دينار	660 مليون دينار	11337 مليون دينار
2023	7030 مليون دينار	3805 مليون دينار	640 مليون دينار	11475 مليون دينار
2022	7628 مليون دينار	3771 مليون دينار	600 مليون دينار	11999 مليون دينار

المصدر: إنتاج الكاتب حسب معطيات وزارة المالية

تراجعت نفقات الدعم سنة 2023 و2024 ولكنها شهدت تطورا في 2025 ب 2.3% مقارنة بالعام الفارط ويعود ذلك الى تطور نفقات دعم المواد الأساسية ب 5.8% مقارنة بسنة 2024 ويعود الانخفاض سنة 2023 إلى نقص المواد الغذائية الأساسية في السوق نتيجة تقليص الواردات بسبب سياسة تقشفية اعتمدتها الحكومة [19].

Lajimi, Noura. «2023 : Une Balance commerciale alimentaire amélioré à travers une politique de pénuries délibérée», (Observatoire Tunisien de l'économie). ((Visité le 30/04/2025 19

رسم بياني 12: تطور نفقات الدعم

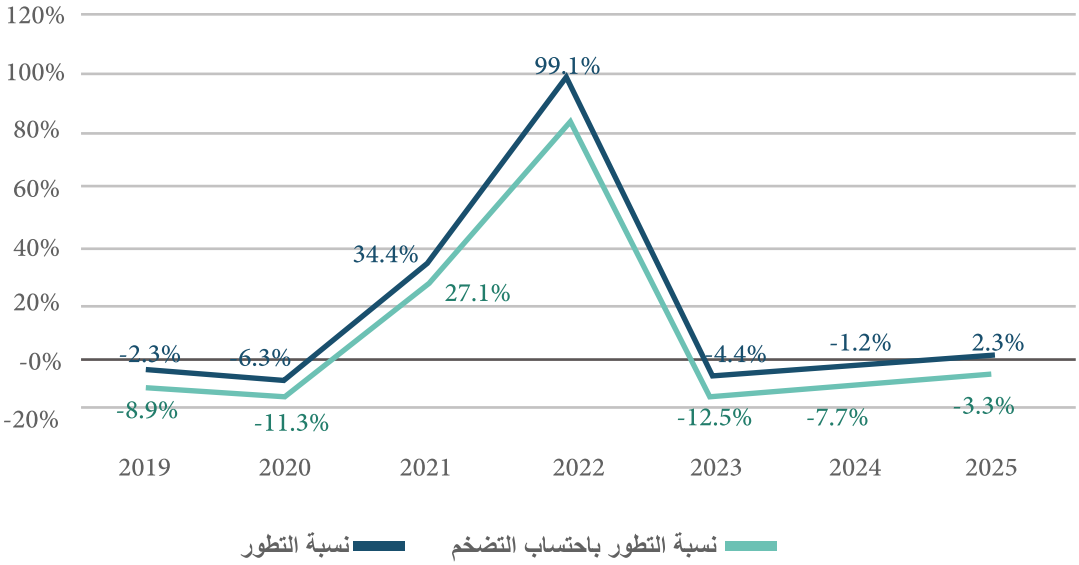

المصدر: انتاج الكاتب حسب معطيات وزارة المالية

فعليا باحتساب التضخم ستستمر نفقات الدعم بالتراجع مقارنة بالسنوات الفارطة ومن المتوقع ان تسجل انخفاضا هذه السنة يقدر ب3.3% مقارنة ب 2024، نلاحظ حسب الرسم البياني اعلاه ان نسبة تطور الدعم في تراجع دائم سواء باحتساب التضخم أو دونه ذلك باستثناء سنتي 2021 و2022. يعود التطور الملحوظ خاصة سنة 2022 الى تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على نفقات دعم المحروقات التي تضاعفت من 3327 مليون دينار لتبلغ 7629 مليون دينار في 2022.

3. النفقات الاجتماعية غير كافية لمواجهة التضخم ولا تعكس دور الدولة الاجتماعي

التباين بين التطور ظاهريا والتطور باحتساب التضخم لا يقتصر فقط على نفقات الدعم، بل على عديد النفقات الأخرى كما يبينها الجدول التالي:

جدول 5: تطور نفقات المهمات الاجتماعية

	النفقات سنة 2024 (بالمليون دينار)	النفقات سنة 2025 (بالمليون دينار)	نسبة التطور	نسبة التطور باحتساب التضخم[20]
مهمة التربية	7918	8044	% 1.6	%- 4.0
مهمة الصحة	3930	4000	% 1.8	%- 3.8
مهمة الشؤون الاجتماعية	2852	3468	% 21.6	% 14.9
مهمة النقل	1051	1076	% 2.4	% -3.2
الدعم	11337	11593	% 2.3	% -3.3

المصدر: انتاج الكاتب حسب التقرير عدد 1 لقانون المالية سنة 2025

رغم الارتفاع الطفيف ظاهريا في نفقات القطاعات الأساسية (التربية والنقل والصحة) يبقى التطور الفعلي باحتساب التضخم سلبيا أي بتراجع ب 4% للتربية، 3.2% للنقل و3.8% للصحة مقارنة بالسنة الفارطة.

20 تم اعتماد فرضية نسبة التضخم الخاصة بالبنك المركزي. لم يتم الاشارة الى نسبة التضخم المتوقعة بقانون المالية

عرفت نفقات مهمة الشؤون الاجتماعية ارتفاعا ملحوظا، يعود هذا التطور الى الزيادة في نفقات برنامج النهوض الاجتماعي والضمان الاجتماعي عبر الترفيع في نسبة الاعتمادات الموجهة الى صناديق الضمان الاجتماعي لتنفيذ جملة من البرامج والتدخلات التي أقرتها الدولة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي أما بالنسبة لبرنامج النهوض الاجتماعي فتفسر الزيادة بتعزيز الاعتمادات الموجهة لفائدة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل

ظاهريا النفقات الاجتماعية ارتفعت في بعض القطاعات مثل التربية والنقل والشؤون الاجتماعية والدعم، هذه الزيادة بالإضافة إلى أنها طفيفة لم تحقق التحسن المطلوب ولا تكفي لمواجهة التضخم ولا تعكس دور الدولة الاجتماعي الذي تعتمده الحكومة كأحد توجهاتها الكبرى وستكون لها تداعيات اجتماعية مباشرة على المواطنين وتزيد من معاناة الطبقات الضعيفة. تطبيق هذا الشعار يتطلب استثمارا أكثر في القطاعات الحيوية يمكنها من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية لتحقق دعما فعليا للطبقات الأضعف خاصة

الخلاصة

حظي قانون المالية هذه السنة بعديد التثمينات خاصة على مستوى الاصلاحات الجبائية التي تعتبر خطوة جادة نحو تحقيق العدالة الجبائية وتقليص الفوارق الاجتماعية الا انه كان بالإمكان الدفع نحو أكثر تصاعدية في الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين واعتماده في الضريبة على الشركات. كما وجب إعادة النظر في عديد الجوانب لضمان العدالة الجبائية إذ يُعتبر ارتفاع نسب الأداء على القيمة المضافة غير عادل حيث تطبق هذه الضريبة غير المباشرة على جميع المواطنين بشكل موحد ودون مراعاة الفوارق الاجتماعية والمالية

تعرض كذلك هذا القانون للانتقاد اذ يبيّن ان تونس لازالت مواصلة في سياسة التداين رغم انها تشكل عبئا ثقيلا على اقتصادها، اذ تزاحم خدمة الدين بقية النفقات في القطاعات الاجتماعية حتى رغم رفع الحكومة في هذا القانون لشعار التعويل على الذات الا انه لم نلمس تطورا في مواردها الذاتية الجبائية منها او غير الجبائية ، لذلك يجب على الدولة العمل جديا على تطوير هذه الموارد لتعزز قدرتها على تمويل نفقاتها دون اللجوء الى التداين المستمر

بما أن الضرائب تعد المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية فإن مكافحة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة أمر ضروري، ويجب إعادة تقييم الامتيازات الضريبية للحد من الإنفاق الضريبي غير الفعّال، إضافةً إلى ذلك، ينبغي تحسين آليات تحصيل الضرائب لضمان امتثال الجميع، سواء كانوا أفرادًا أو شركات، وذلك من خلال توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لموظفي الضرائب ووزارة المالية. يجب التفكير جديا في فرض ضرائب على قطاعات محددة مثل السلع الكمالية، وفرض ضرائب تصاعدية على الثروة بجميع أشكالها[21] لتنويع موارد الدولة الضريبية وتخفيف العبء الضريبي على الطبقات الضعيفة

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي يجب العمل باستراتيجية تهدف الى تطوير الموارد الذاتية للدولة ووضع منوال تنموي شامل للنهوض بالقطاعات الحيوية وتنفيذ السياسات اللازمة لتشجيع الاستثمار خاصة الاستثمار العام لتوفير الخدمات العمومية لضمان حد أدنى من العيش الكريم للمواطنين

من الضروري البحث عن حلول لإعادة هيكلة الديون والتقليص من تبعاتها السلبية على الاقتصاد الوطني والتخلي عن النهج القائم على سداد خدمة الدين بأي ثمن وعلى حساب الإنفاق الاجتماعي واعتماد سياسات أكثر توازناً تتيح التحكم في خدمة الدين وتقليصها، بهدف تقليل الضغط على المالية العمومية وضمان استدامتها والانتباه إلى شروط القروض، لا سيما أسعار الفائدة (الثابتة أو المتغيرة) وقيمتها، إضافة إلى آجال السداد، لضمان عدم تحميل الميزانية أعباء غير ضرورية على المدى الطويل. بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل بعيدًا عن الاعتماد المفرط على صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية المرتبطة به [22].

في هذا السياق يعتبر تحقيق السيادة الغذائية والطاقية أيضا ضرورة قصوى في ظل التكاليف المرتفعة الاستيراد للمواد الاساسية مثل الحبوب والطاقة التي تستنزف العملة الصعبة وبالتالي تفاقم أزمة التداين

21 سحر فضيلة، قانون المالية 2025: أي أفق للعدالة الجبائية (تونس: المرصد التونسي للاقتصاد 6 جانفي 2025)،9.

22 Ameni ben sik ali, L’annexe 7 de la loi des finances 2024révèle les dessous de l’évolution alarmante de l’endettement Tunisien (L’observatoire tunisien de l’économie 16 janvier 2025),23.

المراجع

«تقرير الفرضيات والتوجهات الكبرى لميزانية الدولة لسنة 2025»، (وزارة المالية، جويلية 2025.)، (تاريخ الوصول 30/04/2024)

بـن سـليمان، فتحيـة. 2020. موجـز الميزانيـة 2021: عشر سـنوات بعـد الثـورة.. كيـف ترجمـت الماليـة العموميـة ثـورة الحقيقـة والكرامـة؟. تونـس: المرصـد التـونسي للاقتصـاد

بن سليمان،فتحية.2022. موجز الميزانية: هل يحافظ قانون المالية على الدور الاجتماعي للدولة؟. تونس: المرصد التونسي للاقتصاد.

عـون اللـه، غسـان، «تحديـات الموازنـة العامـة للدولـة: تقديـرات تمويـل خارجـي لم تتحقـق واخـتلال جبـائي متواصـل» (المرصـد التـونسي للاقتصـاد، 6 سـبتمبر)

فضيلة، سحر. 2025. قانون المالية 2025: أي أفق للعدالة الجبائية. تونس: المرصد التونسي للاقتصاد.

قاهري، آية، «قراءة في الملحق عدد 12: النفقات الجبائية في تونس: توزيعها وانعكاساتها»، (المرصد التونسي للاقتصاد، 2 ديسمبر 2024).

مشروع قانون المالية لسنة 2025: كيف نُعيد توزيع العبء الجبائي؟ | المرصد التونسي للاقتصاد

ونيفي، وائل، «قراءة في الأرقام : ماذا بقي من مدرسة الجمهوريّة في تونس؟» (الكتيبة 14 سبتمبر2023)

Ben Sik Ali, Ameni. 2025. L›annexe 7 de la loi des finances 2024révèle les dessous de l›évolution alarmante de l›endettement .Tunisien. Tunisie: L›observatoire tunisien de l›économie

(Commodity Markets Outlook» (World Bank, October 2024), (visité le 20/04/2025»

(Global Economic Prospects (World Bank January 2025), (visité le 30/042025

Lajimi, Noura. «2023: Une Balnace commerciale alimentaire amélioré à travers une politique de pénuries délibérée», (Obser- .(vatoire Tunisien de l›économie

(Tunisia and the IMF.(Fonds Monétaire International), (visité 30/04/2024

.(Ziadia, Issa, «Les négociations avec le FMI : qui paiera la facture de l›austérité ?» (Inkyfada 8Février 2023

contact@economie-tunisie.org

www.facebook.com/ObsTunEco

(+216) 36 329 939